**تقديم المقياس :**

**إن البحث العلمي سمة من السمات التي يقاس بها التطور العلمي والبحثي والأخلاقي للدول في كل الجامعات وباختلاف درجاتها فهو يعبر عن الحقيقة الفعلية لمستوى الباحث والبحث معا. فالبحث الذي يقوم على البناء الفكري والمعرفي وفي نفس الوقت على أساسيات البحث العلمي الممنهج يجب أن يحضى بالتشجيع والدفع للارتقاء به حتى لا يكون حكرا على الباحث فقط فهو يتسم بالعموم ويجب أن يستفيد منه الجميع ويظفر بمكانة علمية معتبرة بخلق فضاءات تحفيزية له ومبادرات تسعى إلى النوعية والجودة الفعلية. فهو مرحلة مهمة في الحياة العلمية للباحث اذ يعد بمثابة نقطة التحول والانطلاق في مسيرته ذلك أنه مصدر من مصادر المعرفة وله دور فعال في إيجاد حلول سليمة وعلمية لإشكاليات ترقى لمستوى التنقيب والتحليل والاستنباط وتستوجب في دراستها منهجية صحيحة تضمن التوصل إلى نتائج دقيقة لحد بعيد حسب طبيعة الموضوع المعالج.
ولعل تقرير تدريس مقياس منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والقانونية والإدارية بمختلف الجامعات أصبح امر رسمي مما شكل دعما قويا له وتعميما للعقلية العلميةوتتضمن مادة منهجية العلوم القانونية والإدارية محوريين أساسيين مادي موضوعي وشكلي إجرائي. فالمقصود بالجانب الشكلي الإجرائي: هو الأساليب العلمية والفنية لتحليل أعمال وإنجازات الباحث في ميدان تخصصه سواءا على شكل أعمال تحضيرية، تحقيقات، بحوث نظرية، تحليل نصوص قانونية أو أحكام وقرارات قضائية وغيرها من التوجيهات والآليات التي يجب على الباحث أن يتزود بها من أجل الوصول نتائج وحلول صائبة منظمة ودقيقة وموضوعية.
ودراسة مناهج البحث العلمي ومجال تطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية تعتبر من مقومات وأساسيات الدراسة الأصيلة ولعل هذا ما سيتم دراسته من خلال المحاور الآتية.**

**الجمهور المستهدف :**

**الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا او ما يعادلها في جميع التخصصات.**

**الأهداف التعليمية العامة :**

**المنهجية هي طريقة علمية في البحث العلمي، تهدف إلى تعليم الطالب كيفية التفكير العقلاني المتبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف، والتي تتطلب ترتيب الأفكار وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل، بما يضمن الوصول إلى نتائج معرفية جديدة، وبالتالي فهي تصوب وتوضح طريق الوصول إلى العلم والمعرفة، لأنها تتيح مباشرة الموضوع بشكل مختصر وسليم.**

**تكتسب منهجية البحث العلمي أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

**- أن يصبح الطالب قادرا على اختيار موضوع البحث وصياغة عنوانه وكتابة مقدمته بعناصرها.**

**- اكتساب القدرة على تقسيم الموضوع بشكل منهجي والاقتباس والتهميش السليم، وتصفية المعلومات وطريقة توظيفها.**

**- تعلم طريقة كتابة الخاتمة باستخلاص النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.**

**- التعرف على المناهج المختلفة والقدرة على اختيار المناهج المناسبة لموضوع الدراسة وكذا التعليق على القرارات والأحكام القضائية والنصوص الفقهية والتشريعية.**

* [**الأهداف التعليمية**](https://lic-droit.ufc.dz/s2/course/section.php?id=54)

**من خلال التعرض إلى المقاطع التالية تهدف دراسة هذا المقياس إلى :**

**- المقطع الاول : ماهية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية.**

**- الإلمام بأساسيات البحث العلمي.**

**- التعرف على مراحل وأنواع البحث العلمي.
- توضيح معالم البحث العلمي للطالب من أجل استدراك الأخطاء الشائعة وتدريبه على تجنبها.**

**- المقطع الثاني :مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية.**

**- اعتماد الباحث على أليات ومناهج علمية من اجل التقصي والتحري السليم لتحقيق أهداف البحث العلمي انطلاقا من مسلمات وصولا الى نتائج.**

**- الارتكاز على ابجديات البحث العلمي وفق طريق علمي ممنهج.
- الاعتماد على المناهج العلمية لما لها من اهمية في توجيه الباحث كونها ركيزة اساسية له.**

**- المقطع الثالث : مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية (تابع).**

**- استعمال الباحث الاليات التي وضعها العلماء والباحيثن من قبل وحتى الان من اجل التطبيق السليم في التحري والتنقيب العلمي السليو وتجنب العشوائية في البحوث.**

**- تكريس مناهج علمية بينة وواضحة المعالم تحكم مختلف العلوم لتسهيل البحث العلمي.**

* [**المكتسبات القبلية**](https://lic-droit.ufc.dz/s2/course/section.php?id=55)

**المكتسبات القبلية :**

**المعلومات المكتسبة في السداسي الأول بخصوص أصول القانون ومقاصده، المذاهب الشكلية والموضوعية والمختلطة، الاتجاهات الحديثة للسياسات التشريعية المتناولة في السداسي الأول.**

* [**مخطط الدرس**](https://lic-droit.ufc.dz/s2/course/section.php?id=56)

**يتمحور محتوى الدرس حول المقاطع الآتية :**

**- المقطع الاول : ماهية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية.**

**- المقطع الثاني : مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية.**

**- المقطع الثالث : مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية (تابع).**